

نظرا لحاجة الاقتصاد الوطني، 10 آلاف مهندس وزيادة في القطاعات الجديدة التي تحتاج إلى مهندسين وتقنيين إلى غيرهم وإلى أصحاب الماستر والدكتوراه، ثم نظرا لهذا الحصاص لأنه عندنا طلبة والآن عندهم فرص ديال الشغل ولكن ما يكدرش يولوجوا لها أو ابغاو يكملوا الدراسة. لذلك، أتمس منكم أن تصادقوا على هاذ المشروع ديال القانون باش يمكن لنا - إن شاء الله - الحسنية تشتغل في ظروف عادية ووليدانا يحصلوا على الدبلومات في أقرب وقت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السيد مقرر اللجنة.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان، مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:

السيد الرئيس،
السيد الوزير،
السادة المستشارون المحترمون،
مادام التقرير ديال اللجنة ها هو بين يدي، راه وزعناه على الإخوان، إذن إذا فضلتو التصويت.

السيد رئيس الجلسة:

نعتبر أن التقرير قد وزع، وأفتح باب المناقشة، إذا كان هناك من متدخل، فرق الأغلبية؟ فرق المعارضة؟ إذن نمر مباشرة إلى التصويت:

المادة 1:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

المادة 2:

الموافقون: الإجماع.

إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 40.12 بتغيير القانون رقم 17.86 المتعلق بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 820

التاريخ: الثلاثاء 28 رجب 1433 (19 يونيو 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ست دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.12 بتغيير القانون رقم 17.86 المتعلق بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

حضرات السيدات والسادة،

لدينا مشروع قانون رقم 40.12 بتغيير القانون رقم 17.86 المتعلق بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، السيد الوزير تفضلوا لتقديم المشروع، تفضلوا للمنصة.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أولا أنا أشكركم شكر خاص على أنكم كانت الاستجابة من طرف الإخوان ديال اللجنة ومن طرف المستشارين لهذا الموضوع أولا هو موضوع خاص وعام.

موضوع عام أن المدرسة الحسنية من المدارس الرائدة في البلد ديالنا، واللي بطبيعة الحال التعليم العالي بصفة عامة الحمد لله عندو واحد الدور، لكن الآن كاي واحد الحركية باش يمكن إن شاء الله ياخذ مكانة أحسن.

المدرسة الحسنية نظرا للتطور في البلد ديالنا في المجال ديال النقل، في مجال البيئة، في مجال الماء، في مجال المعلومات، في مجال اللوجستيك، أدخلت قبل سنتين مجموعة من التخصصات، وبدات كنتدير فيها واحد العدد ديال التكوينات، ولكن اللي حصل هو أن القانون لم يواكب، وبالتالي أن أولادنا غادي يخرجوا بدبلومات ولكن ما عندهمش الإطار القانوني باش هاد الدبلومات يحصلوا عليها، وعلى سبيل المثال الماجستير اللي تخرجوا في سنة 2010 و2011 لحد الساعة مساكين باقين ما عندهمش الدبلومات.

لذلك، ابغينا يخرج هاذ القانون باش التكوينات اللي أضيفت للحسنية